

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

عنه لأنه غير متهم في نفسه والحجر إنما يتعلق بما له فيقبل إقراره على نفسه ولا يجب مال عفي عليه عن قصاص أقر به السفية لاحتمال التواطؤ بينه وبين المقر له وقوله حالا قيد لعدم الوجوب أي فيجب مالا فإن فك حجره أخذ به و إن أقر بمال كثر من وقرض وقيمة متلف ف يؤخذ به بعد فكه أي الحجر لأنه مكلف يلزمه ما أقر به كالراهن يقر بالرهن ولا يقبل في الحال لئلا يزول معنى الحجر إلا إن علم الولي صدقه أي السفية فيما أقر به فيلزم الولي أدائه في الحال ويتجه و إن أقر سفية بخلع أخذ به في الحال كطلاقه وظهاره وإيلائه ولا عوض له إن كذبتة مختلعه وإن صدقته فلا يقبض العوض فإن قبضه لم يصح قبضه على الصحيح من المذهب وللولي أخذه منها ثانيا لأن إقباضها للسفية غير مبرئ واحتمل أنه لا ينفك حجر سفية بموته فلا يؤخذ ما أقر به السفية من تركته لأنه لم يثبت عنده ذلك إلا بإقراره وإقراره لا يؤخذ به إلا بعد فك الحجر عنه وقد مات محجورا عليه فلا يعتد بإقراره ولو صدقه مقر له وحينئذ فلو صدق الولي السفية فدفع للمقر له المبلغ المقر به فلا يصح دفعه و ويرجع إذن غرماء السفية على ولي بما دفعه للمقر له لعلمه أنه لم يثبت في ذمة محجوره ما يجب أدائه عنه فيكون مفرطا في دفعه ما لم يؤذن به شرعا وهو متجه